قطع التبعية وآلية ((فك الارتباط))

د. فيصل سعد*

(تاريخ الإيداع 10 / 11 / 2020. قبل للنشر في 9 / 3 / 2021)

□ ملخّص □

أفضت ثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات التي تشهدها البشرية اليوم، ومنذ أربعة عقود على الأقل، إلى ما صار يُعرف بـ"القرية الكونية" الواحدة؛ وذلك في ظل نظام عالمي رأسمالي الهوية والجنسية.

وبحكم الطابع الاستقطابي لهذا النظام العالمي(المُستقطب بين بلدان أطراف تابعة وبلدان مراكز متبوعة)، فإن التبعية، كظاهرة ذات أبعاد داخلية وأخرى خارجية، هي أكثر ظاهراته حضوراً وخطورة. وهي، بذلك، التعبير المباشر عن التخلف الذي تُعاني منه البلدان التابعة، وخاصة البلدان النامية. وهو تخلفّ مزدوج لطالما كان، في آنٍ معاً، تخلّفاً تقنياً و بنيوياً، أي في حقل قوى الإنتاج كما في حقل علاقات الإنتاج.

وعلى هذا النحو، فإن الإقلاع عن التخلّف مدخلاً إلى التنمية يشترط، بالضرورة الموضوعية، قطع التبعية. وثمّة آليات عديدة تتصل بهذه العملية لعلّ أبرزها وأكثرها أهمية هي آلية "فك الارتباط"؛ مع ضرورة التشديد، هنا، على أن هذه الآلية لا تعني "الأوتاركية"، بحال من الأحوال، لطالما أن تحدي التخلف في الحقل الأول يستوجب الارتباط التكنولوجي بمراكز النظام العالمي عبر آليات السوق الرأسمالية، السائدة هناك وعلى المستوى الكوني. ما يعني، منطقياً، أن فك الارتباط هو السيطرة على الارتباط نفسه كعنصر ضروري من عناصره الضرورية؛ الأمر الذي سرعان ما سوف يُفضي إلى قطع الروابط البنيوية للتبعية.

وبالنتيجة، فإن قطع التبعية بآلية "فك الارتباط والارتباط"، على هذا النحو، يستلزم، بصورة عضوية، العمل بآلية "السوق والتخطيط"؛ ذلك أن "فك الارتباط يفترض التخطيط، كما أن "الارتباط" يفترض السوق، معاً وعلى حدٍ سواء.

الكلمات المفتاحية: التبعية؛ الارتباط؛ فك الارتباط؛ الأوتاركية؛ السوق؛ التخطيط؛ التنمية.

* أستاذ مساعد – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية

Dependency disconnection and mechanism ((disengagement))

Dr. Faisal Saad*

(Received 10 / 11 / 2020. Accepted 9 / 3 / 2021)

□ ABSTRACT □

The information, communication and transportation revolution that humanity is witnessing today, for at least four decades, has led to what has come to be known as the one "global village". And in light of a global capitalist system of identity and nationality

By virtue of the polarizing nature of this global system (polarized between subordinate countries and subordinate countries of centers), dependency, as a phenomenon with internal and external dimensions, is its most present and dangerous phenomenon. As such, it is a direct expression of the backwardness of the dependent countries; It is a double backwardness that has always been, at the same time, a technical and structural backwardness, that is, in the field of productive forces as well as in the field of production relations

In this way, the cessation of underdevelopment as a gateway to development requires, of necessity, objectivity, the severance of dependency. There are many mechanisms related to this process, perhaps the most prominent and important of which is the "disengagement" mechanism. With the need to emphasize here, that this mechanism does not mean "Autarchism", in any way, as long as the challenge of underdevelopment in the first field requires technological linkage with the centers of the global system through the mechanisms of the capitalist market, prevailing there and on the global level. Which means, logically, that disengagement is control of the association itself as a necessary component of it; This will soon lead to severing the structural links of dependency

As a result, cutting dependence on the "disengagement and engagement" mechanism, in this way, requires, in an organic manner, the work of the "market and planning" mechanism; This is because "disengagement" presupposes planning, just as "engagement" presupposes the market, both together and on the same level

Key words: Dependency, Engagement, Disengagement, Autarchism, Market, Planning, Development.

* **Associate Professor- Department of Sociology- College of Arts- Tishreen University- Lattakia– Syria**

مقدمة

ينقسم العالم اليوم، كما كان في الأمس، إلى بلدان أطراف متخلفة وبلدان مراكز متقدمة، وهي، بالضبط، أطراف النظام العالمي ومراكزه. وتتسع الفجوة الفاصلة بين مستويَيْ تطور هاتين المجموعتين من البلدان، في ظل هذا الاستقطاب العالمي القائم، عاماً بعد آخر، في الأفق والشاقول، ليس في الحقل العلمي– التقني، فقط، وإنما، كذلك، في الحقل البنيوي وكافة طوابق البناء الاجتماعي، بشكل عام.

وأمام هذا الواقع، السلبي من جانب بلدان الأطراف، وبسببه، تعجّ "أسواق السجال الارتجالي "في هذه البلدان بعدد كبير من وجهات النظر المختلفة، والمتضاربة في حالات غير نادرة، حول منهجيات تشخيص داء التخلف وكذلك "راشيتا" توصيف الدواء المناسب للداء الواحد نفسه. ودائماً لغرض الشروع بمشروع تنمية وطنية حقيقية ليست، وربما لن تكون، موضع اتفاق بين هؤلاء العلماء والباحثين لأسباب إبستمولوجية وأخرى أيديولوجية، على اعتبار أن الأيديولوجيا تعبير عن هذه أو تلك المصلحة الاجتماعية من هذه الطبعة أو تلك. ونحن، في بحثنا هذا، إذ نعتبر ونحتسب أطروحات الآخرين بهذا الشأن أو الاختصاص، فإننا نجد أنفسنا في عداد الفريق الذي يدعو، نفسه أولاً، إلى ضرورة إبداع حلول موضوعية وصيغ جديدة ومتجددة بصورة دائمة لمعادلة فك الارتباط والارتباط كآلية في قطع التبعية؛ مع الوعي التام (وهو وعي نقدي بطبيعة الحال) بكافة استحقاقات المعادلــة (الاقتصادية منها والسياسية والثقافية). وهي استحقاقات معقّدة بدرجة تعقيد المعادلة عينها، ولعلّ أبرزها وفي مقدمها هنا هي جدلية السوق والتخطيط.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في واقع أنه يبحث في أهم وأبرز معادلات التنمية المرجوّة في البلدان الطرفية، تلك الكفيلة بإخراج هذه البلدان من مستنقع التخلف والتبعية، وهي معادلة الارتباط وفك الارتباط؛ في محاولة، جدّية، لإبداع حلول جدلية تستوعب التناقض بين طرفي المعادلة شرطاً منهجياً لتنفيذ مهام تنتمي إلى أكثر من عصر تاريخي واحد، كأن يكون العصر الرأسمالي، منها ما هو تقني ومنها ما هو بنيوي، معاً وعلى حدٍ سواء.

ذلك أن مشاريع التنمية، تلك التي انطلقت في معظم البلدان الطرفية قبل نحو أكثر من ستة عقود من اليوم، تحت راية "الارتباط" حيناً و "فك الارتباط" أحياناً أخرى، قد اصطدمت بالحائط التاريخي الأخير لمسيرتها، غير المظفّرة بطبيعة الحال–حيث" ألغت" الفقراء بدل أن تُلغي الفقر. ما يؤكد ضرورة البحث عن صيغة "كيميائية" تجمع بين الارتباط وفك الارتباط بصورة منطقية وعملية قابلة للحياة، تماماً كما تَجمع الكيمياء ذرة الهيدروجين مع ذرتي الأوكسجين لإنتاج جزيء الماء الضروري للبقاء.

أهداف البحث

وعلى هذا النحو، تتمحور أهداف البحث في واحدة من أبرز وأعقد معوّقات واستحقاقات التنمية المبتغاة في البلدان الطرفية حول هدفين أساسيين اثنين، الأول نظري يعنى بتشخيص واقع التخلف على شكل مفاهيم ومقولات نقدية تعكس، ما أمكن، حقائق هذا الواقع المعقّد وتكشف عن معادلات مواجهته بصورة حلول افتراضية مفتوحة مدخلاً لتحديد مساحة وأبعاد استراتيجيا تنموية فعّالة على مقاس أبعاد التخلف ومساحته الإجمالية. ما يعني الانتقال بهذا الواقع من حالة المشكلة بصورتها الموضوعية إلى حالة الإشكالية بصورتها المنطقية.

والهدف الثاني عملي ميداني، ذلك أن تشخيص واقع التخلف، كمشكلة مطروحة للبحث، وافتراض معادلات حلّ أولية (لكن بعناوين عريضة) لهذه المشكلة العصية (حتى لا أقول : العويصة) ليس للّهو بتمارين ذهنية مجانية، وإنما هو محاولة متواضعة (لكنها جدّية) لصياغة مقدمات نظرية منهجية ضرورية تفيد في رسم خطط تنموية مؤهلة، منهجياً وأخلاقياً، للنزول بها إلى الميدان بآليات إجرائية فعّالة وفاعلة؛ تجنباً لارتجال صبياني قد يحصل من جانب هذه الجهة التنفيذية أو تلك ، مع كل ما قد يستجر ذلك من أخطار، وأحياناً كوارث، تعود بالواقع، الذي كان قائماً على علاّته، القهقري سنوات، وربما عقود، إلى الوراء.

منهج البحث

ليس ثمة طريق ملكية للكشف العلمي مبنّدة على شكل خطوات معدّدة ومعدودة، ولو كان الأمر خلاف ذلك لغدا العلم أمراً نافلاً، على حد قول الإبستمولوجي الألماني ذائع الصيت العالمي كارل بوبر. غير أن الباحث (وأنا هنا لا أضع بحثاً في المنهج) لا يُبادر إلى البحث خالي الوفاض من أية مقولة منهجية عامة. ذلك أن تراكم المعارف العلمية تلك التي تحققت على مستوى منطق التفكير الإنساني العام قد أفضى إلى عقلية تفكير شديدة العمومية ينبغي أن يتسلح بها أي باحث، بصرف النظر عن اختصاصه أو موضوع بحثه.

وهذه العقلية العامة (أو قل : الفلسفية) هي بمثابة رؤية جدلية للعمليات والظاهرات المدروسة ترى فيها كلية تناقضية في حالة صيرورة دائمة كنتيجة ضرورية للتناقضات الموضوعية والذاتية التي تجري في البنية التحتية، بالدرجة الأولى، كأساس مادي يستند عليه كامل ثقل المبنى الاجتماعي العام. وهذا هو سبب أهميتها بالنسبة للبنى الأخرى الفوقية.

وفي ضوء هذا المنطق المنهجي العام، يغدو لزاماً منطقياً علينا اعتماد المنهج الجدلي التاريخي، كمنهج فلسفي أو طريقة تفكير عامة، في مقاربتنا موضوع بحثنا حول التبعية وآليات قطعها كمعادلات كبرى من معادلات التنمية المتوخاة في بلداننا. فـ"التنمية"، بوصفها دواء لداء التخلف والتبعية، موضوع شامل ذو أبعاد وجوانب وكذلك عوامل وأسباب متعددة، ليست فرادى كل منها على حدة، وإنما هي في تفاعل وتقاطع على صورة تفاعل عوامل التبعية وتقاطع أسبابه المختلفة. وبالتالي، فإن جدليات مواجهة التبعية لغرض التنمية هي، بدورها كذلك، ذات أبعاد وميادين متعددة ومتداخلة بصورة معقدة، وبصفة خاصة منها جدلية الارتباط وفك الارتباط ذات البعد العالمي الأبرز والصريح. والتنمية، بكل جدلياتها واستحقاقات كل جدلية منها، مسألة تاريخية دينامية بحكم التناقضات الملتهبة التي تحبل بها البنى التحتية والفوقية للمجتمعات المعنية بالتنمية، كمسألة بنيوية، بصفة أساسية.

أولاً– التبعية

حالة اجتماعية محددة تقوم بين بلدان غير متكافئة على مستوى التطور التاريخي العام. وترتسم على صورة علاقات غير متوازنة تؤلف آليات أساسية لاستغلال واستتباع البلدان الأقل تطوراً (التابعة) من جانب البلدان الأكثر تقدماً (المتبوعة). وأما السبب العام للتبعية، فهو التطور التاريخي اللامتكافئ القائم بين هاتين المجموعتين من البلدان؛ تلك التي ترتبط بشبكة واسعة ومعقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية على المستوى الإقليمي كما على المستوى العالمي.

وكما تتعدد صفات الموصوف الواحد، فإن التبعية، كموصوف اجتماعي عام، تتصف بصفات متعددة تعدد أوصاف الواقع الاجتماعي نفسه. وبالتالي ثمة تبعية اقتصادية وأخرى سياسية وثالثة ثقافية. وترتبط هذه الأشكال الرئيسة للتبعية،

وكذلك تفرعات كل شكل منها، ارتباطاً عضوياً بقوة الارتباط الجدلي لجوانب الواقع الاجتماعي. وكل شكل من تلك الأشكال هو، في الوقت عينه، مكوِّن لغيره ومكوَّن بغيره على أساس الوحدة الجدلية للكلية الاجتماعية.

ومهما يكن، فإن التبعية ظاهرة حديثة، نسبياً، تعود إلى الحقبة الرأسمالية مع ميلاد أول نظام عالمي في التاريخ البشري. ذلك أن البلدان المتعددة في الحقب أو العصور السابقة على العصر الرأسمالي كانت، إلى حدّ بعيد، منعزلة، بمعنى مبعثرة ومشتتة، إلى حد بعيد، بحكم غياب أو ضعف الروابط الاقتصادية، وبالتالي السياسية والثقافية، بين تلك البلدان، ودائماً نتيجة التخلف الاقتصادي المحكوم بالتخلف العلمي والتكنولوجي آنذاك؛ وذلك خلافاً لما سيغدو عليه الحال مع ميلاد الرأسمالية، كنظام عالمي، بالقوة قبل نحو خمسة قرون من الآن، وكنظام عالمي، بالفعل، انخرطت فيه، تباعاً، كافة بلدان العالم مع نشوء الرأسمالية الاحتكارية (الإمبريالية) عشايا وغداة القرن العشرين إلى أن صارت الرأسمالية عولمة حقيقية غداة انهيار التجارب الاشتراكية الكبرى في شرق العالم وجنوبه قبل نحو ثلاثين عاماً، على الأقل. ما يعني أن التبعية، هي، اليوم وأكثر من أي وقت مضى، أكثر حضوراً وبروزاً على مستوى العلاقات الدولية، وحتى الإقليمية [1].

ومع اكتمال الثورة الصناعية في الخمسينات من القرن التاسع عشر، ظهرت، كحقيقة تاريخية، مشكلة تصريف الإنتاج السلعي الصناعي الحديث. وكذلك مشكلة الحصول على الخامات اللازمة للصناعة النامية بكميات كافية وأسعار مناسبة. ومع تطور وازدهار طرق النقل والمواصلات، أخذت العلاقات التجارية الدولية تواصل، بفاعلية متزايدة، مهمة نهب البلدان الضعيفة. وباسم حرية التجارة، دخلت السلع المصنوعة إلى هذه الأسواق الجديدة التي جرت عملية إدماجها في السوق الرأسمالية العالمية نفسها. وبطبيعة الحال، غابت، كما هي اليوم، العدالة على جانب العلاقات بين البلدان المتقدمة والأخرى المتخلفة [2].

ونتيجة الاتجاه الكامن في الرأسمالية نحو توسيع الأسواق وتصدير رأس المال، كان مطلوباً الإبقاء على البلدان قبل الرأسمالية في وضع يسمح بأداء وظيفتها الاقتصادية العالمية الجديدة. فأحكمت معها العلاقات التجارية، كمصدّر للمحاصيل والخامات اللازمة للصناعة الرأسمالية، بينما انتقلت إليها، بعد ذلك، رؤوس الأموال الباحثة عن المخاطرة الكبيرة والربح الأكبر.

وهكذا جرى نهبها، بوحشية، سواء كان النهب صريحاً، أو كان مقنعاً بغلاف رقيق من التجارة الدولية. فلقد تحوّلت الثروات المنهوبة إلى رأس مال في البلدان الأم، بينما انخرطت البلدان غير الرأسمالية، كملحقات للبلدان الرأسمالية، في إطار السوق الرأسمالية العالمية. وقد نشأ التخلف، كظاهرة من ظواهر التطور غير المتكافئ للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم، كثمرة من ثمار التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي.

وعلى هذا النحو، تشكّل النظام الرأسمالي العالمي، بقطاعه المتقدم وقطاعه المتخلف. ولهذا، فليست أوضاع التخلف، هنا، سوى الوجه الآخر لأوضاع التقدم هناك، ذلك أن النمو المتفاوت، أي النمو غير المتكافئ، هو، بالفعل، قانون نمو الرأسمالية في كل مكان وزمان. وهكذا يصبح التخلف نتاج عملية تاريخية نشأت، بدورها، عن عملية تاريخية أخرى محدّدة. وهي اندماج بلدان معيّنة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي قبل أن تنشأ، أو تستكمل، متطلبات النمو الرأسمالي فيها.

من هنا، جرى فيها كبت القوى المنتجة، بل وقفها عن النمو التقليدي، كما جرى "تيبيس" العلاقات الإنتاجية، وتكريس الأفكار والقيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية التقليدية. وكل ذلك من أجل أن يبقى هيكل الإنتاج، في هذه البلدان قبل الرأسمالية، قائماً، بحيث يستجيب، بصورة تلقائية، لاحتياجات هيكل الإنتاج المتوسع في البلدان الرأسمالية.

وقد ظهر، عندئذ، تقسيم دولي للعمل ذو طبيعة رأسمالية، يقوم على إنتاج سلع أولية من جانب البلدان المتخلفة تعمد إلى مبادلتها مع البلدان المتقدمة بمنتجات مصنوعة لأغراض الاستهلاك. وتكّفل ريكاردو، في وقت مبكر، بتقديم نظريته حول النفقات المقارنة، وهي نظرية تقع، بالضرورة، في إطار أسلوب الإنتاج الرأسمالي. وهكذا، أصبح التبادل غير المتكافئ هو جوهر العلاقة التي تربط البلدان المتخلفة بالبلدان الرأسمالية. حيث يجري تحويل القيمة، بشكل متعاظم، من الأولى إلى الثانية، نتيجة التخصص الدولي المتاح للبلدان المتخلفة، وليس، فقط، نتيجة تقلبات الطلب على السلع الأولية.

فالتبعية، وبالتالي التخلف، هي الظاهرة الطبيعية والنتيجة الحتمية لـ"عدوان" أسلوب الإنتاج الرأسمالي من الخارج على مجتمعات قبل رأسمالية. وهي عملية إعادة تشكيل هذه المجتمعات قبل الرأسمالية في خدمة السوق العالمية. وليس التخلف، كما يتبادر لبعض الأذهان، المرحلة الأولى من النمو الرأسمالي. كذلك، ليس التخلف سكون المجتمعات، أو ثباتها وعدم نموها، بل هو مرحلة تاريخية أكثر تعقيداً. ذلك، أن اندماج البلدان قبل الرأسمالية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، واقتحام الرأسمالية العالمية لهذه البلدان قبل الرأسمالية، بأسلوب العنف، قد أدخل على نموّها الاقتصادي تغييرات "أجنبية" جوهرية.[3]

فمن المؤكد أن هذه البلدان كانت تنمو نموها الطبيعي، أياً تكن درجته، في إطار هياكلها القديمة، بغض النظر عن سرعة وعمق وشمول النمو في كل بلد على حدة، وبغض النظر عن تفاوته، بالضرورة، من بلد إلى آخر. فمن المسلم به، أن بلداً، كمصر، على سبيل المثال النموذجي، هنا، كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يشق طريقه الخاص نحو الرأسمالية. فمن أجل تطور زراعة القطن وقصب السكر، بهدف التصدير والتصنيع، عرفت الزراعة المصرية آلات الري والمحاريث البخارية والمزارع النموذجية ومحالج القطن ومصانع السكر. وجرى تحويل الفلاحين من أقنان للأرض إلى عمال أجرّاء أو شركاء في المحصول.

والحق، لقد كانت عملية تحلّل الريف المصري تجري، بنشاط، بينما كانت الصناعة الآلية الكبيرة تنمو على حساب الصناعة اليدوية. ولم يكن هناك ما يحول دون أن يستمر النمو الاقتصادي إلى نهايته. غير أن اقتحام الرأسمالية العالمية لمصر، وغيرها من البلدان المماثلة، قد جعلها مسرحاً لعمليات النهب السريع من قبل المقاولين والمهندسين والمستثمرين والمغامرين الأجانب. أولئك الذين انهمكوا، منذ منتصف ذلك القرن، في عملية إعادة تشكيل الاقتصاد المصري، ليمضي في اتجاه واحد هو تصدير الخامات للبلدان الرأسمالية، فحسب.

وبالفعل، قامت سياسة كرومر، ممثل الاحتلال البريطاني في مصر، على تصدير القطن إلى أوروبا برسم تصدير بلغ(1%)، واستيراد المنسوجات القطنية برسم استيراد بلغ(8%). وأعلن أنه ليس في نية حكومته الإبقاء على الصناعة القطنية المصرية بسبب الأخطار الناجمة عنها. وقال في ذلك قولته المشهورة: "مصر بلد زراعي، بطبيعتها، واشتغالها بالصناعة، إنما يؤدي إلى إهمال الزراعة وصرف المصريين عن الأرض". وبذلك قضى كرومر بالخراب على مراكز الصناعة في مصر، والتي هي الغزل والنسيج والصباغة والتطريز والأخشاب والمعادن، بصفة أساسية. وقد قامت المقاهي ومحلات بيع السلع الأوروبية مكان الورش التي كانت مزدهرة من قبل.

وفي الوقت نفسه، فإن التركيز على زراعة القطن كان معناه إيثار كبار ملاك الأراضي القائمين على إنتاجه وبيعه لعميل كبير مضمون، وهو بريطانيا. وتدفق رأس المال الأوروبي لابتلاع اقتصاد الفلاح والاستيلاء على الأراضي وتحويلها، بطريقة أو بأخرى، لإنتاج القطن.

وتخصّصت في ذلك البنوك العقارية، بينما قامت سلسلة من الصناعات التمهيدية لتحضير القطن وتجهيزه من الحقل إلى ميناء التصدير. وصحبتها مجموعة من المرافق لتوفير الخدمات الحديثة لمجموع الجاليات الأجنبية من رأسماليين وتابعين ممن يرتبطون بعملية إعداد القطن للتصدير وتحويل حصيلته إلى الداخل[4].

والحال، لقد كان ممكناً لنا أن نرصد، في مصر، وعدد آخر من البلدان المماثلة لها، في حينه، وقد غدا بعضها رأسمالياً، عمليات تحوّل تجري بداخلها. وبصرف النظر عن الخصائص القومية لكل منها، فلقد كان بوسعها أن تصل، ولو في أوقات مختلفة وبأسباب متباينة، إلى مصيرها التاريخي الواحد. فقد كانت، كلها، تتوافر على نظم توجد في حالة تفكّك وتحلّل، وشهدت أغلبها كل أو بعض عمليات التحوّل إلى الرأسمالية من نوع الآتي:

1) قيام هيكل اجتماعي ريفي يشهد زيادة في الناتج الزراعي مصحوبة بضغط على السكان، من جانب كبار ملاك الأراضي الإقطاعيين، أو شبه الإقطاعيين. وكذلك، عمليات طرد للفلاحين من أراضيهم، مع نمو قوة عمل احتمالية للصناعة الناشئة؛ 2) تطور الصناعة في المدن التي تنتج إنتاجاً سلعياً غير زراعي، مستقلاً، ومتخصصاً في خدمة الحرف، وذلك تعبيراً عن انتشار تقسيم العمل، مع نمو مجموعات التجار والحرفيين ونمو المدن؛ 3) تراكم الثروة النقدية، أي رأس المال، بأيدي التجار والفلاحين الأغنياء، اعتماداً على حركة التجارة وأعمال الربا.

ففي الهند كان الاستعمار البريطاني القديم قد احتفظ، حتى القرن التاسع عشر، بكل أوضاع المجتمع الزراعي، كمجتمع قروي، مكتف ذاتيا. حيث يعيش الزرّاع والحرفيون، جنباً إلى جنب، منذ قرون مضت، على أساس التبادل فيما بين منتجات الزراع وخدمات الحرفيين. ولم تكن توجد طبقة من العمال الزراعيين المعدمين، أي طبقة مستقلة ومتميزة يكون مصدر عيشها الوحيد هو العمل على أرض الآخرين بالأجر.

وحتى نهاية ذلك القرن، كان هؤلاء العمال يمثلون (15%)، فحسب، من مجموع السكان الزراعيين. ومع ذلك، فإنه، بفعل سلطات الاحتلال البريطاني، تم تحويل ملايين الزراع من ملاك إلى مستأجرين. وفي عام/ 1931 / أصبح العمال الزراعيون يمثلون (40%) من مجموع سكان الريف. وكان ذلك أكبر تحوّل اجتماعي يحدث في تاريخ الهند، إذ انتقلت، بنتيجته، من الإقطاع وشبه الإقطاع إلى مسار رأسمالي مشوّه، في حينه[5].

وفي ذلك القرن، أيضاً، كانت بشائر الرأسمالية تنمو في أعماق المجتمع الإقطاعي الصيني، داخل حقل الإنتاج السلعي. فاتخذت القوى الرأسمالية الأجنبية والرأسمالية الناشئة في الصين، من تجارة الأفيون ونظام الامتيازات وسياسة الباب المفتوح، أدوات لكبت تطور الصين[6]. وفي الثلاثينات من القرن المذكور كان بوسع الاقتصاد في جاوه (إندونيسيا الآن) أن يتحوّل إلى اقتصاد رأسمالي، لكن الغزاة الهولنديين فرضوا عليها أن يتوقف نموها الرأسمالي.

وكانت اليابان هي البلد الآسيوي الوحيد الذي أُفلت من مصير جيرانه، كمستعمرة أو كبلد تابع للرأسمالية العالمية. فاليابان بتنظيمها الإقطاعي، المتمثل في ملكية الأرض، وباقتصادها النامي، القائم على الفلاح الصغير، وبإبقائها على طبقة المحاربين، التي تمتص الفائض الاقتصادي، كان يمكن أن تكون بلداً متخلفاً. غير أنها استطاعت أن تشهد تراكماً سريعاً في أيدي التجار، وامتزجت العلاقات الإقطاعية في الريف بدولة مركزية قوية تسيطر على رأس المال. وأتيحت، بذلك، لليابان فرصة التطور القومي المستقل. وكان السبب الأول في ذلك هو عدم إغرائها للمستعمِرين لانعدام الموارد الطبيعية فيها وبعدها، كجزيرة، عن مسرح التجارة الرأسمالية العالمية[7].

فيما عدا اليابان، إذن، انخرطت المجتمعات قبل الرأسمالية في مسار الاندماج في السوق العالمية، التي تشكّلت منذ منتصف القرن التاسع عشر. ومن جراء الهجرة الدولية لرأس المال، أصبح التبادل غير المتكافئ شرطاً من شروط قابلية رأس المال للحركة على المستوى الدولي.

وهذا التبادل غير المتكافئ كان يستند إلى تدفقات من رأس المال الأجنبي تُنشئ داخل البلدان المتخلفة قطاعات لتصدير الخامات. وعلى الرغم من غلبة أساليب التنظيم قبل الرأسمالية، فإن تلك البلدان أخذت تندمج في النظام الرأسمالي العالمي بواسطة التبادل السلعي. وهنا يظهر التبادل غير المتكافئ، ويساهم في رفع معدل الربح المتوسط لرأس المال الأجنبي. وفي هذا الإطار تكون الصادرات الأولية هي، بصورة عملية، المصدر الوحيد للنمو، بينما تتجه الواردات، وهي منتجات مصنوعة، نحو الاستهلاك.

وبذلك، يقوم التبادل الخارجي على أساس غير متكافئ، تماماً، بصورة التجارة فيما بين بلدان ذات أجور عالية وبلدان ذات أجور متدنية. وعندئذ يتم تبادل غير متكافئ لقيم متكافئة أو متساوية. وباستخدام أثمان السوق، فإنها ترفع من قيمة السلع المنتجة بأجور متدنية. ومن ثم تساهم في تراكم رأس المال والنمو في البلدان ذات الأجور المرتفعة على حساب انعدام التراكم ونشر التخلف في البلدان الأخرى.

إن الاندماج، على هذا النحو، في السوق الرأسمالية العالمية قد أحدث في البلدان قبل الرأسمالية، في وقت واحد، نتيجتين متناقضتين: فهو، من جانب، قد كبت نمو بعض عمليات النمو الرأسمالي. وهو، من جانب آخر، قد عجّل، بقوة مماثلة، من سرعة نمو عمليات أخرى. ومن ثم أصاب، بالتشويه، كافة العمليات التاريخية التي كانت تمثل، عندئذ، جوهر النمو الاقتصادي، سواء كان ذلك بكبته أو بالتعجيل من نضجها. وتجمعت، بالتالي، معالم التخلف، بوصفها آليات للتخلف، مثلما تعددت من قبل آليات النمو. وهي، بطبيعة الحال، آليات تشويه العمليات الموضوعية للنمو الاقتصادي.

وعلى سبيل المثال، فلقد نمت السوق الرأسمالية، سواء كانت داخلية أو خارجية، من خلال نمو العلاقات السلعية النقدية في كل بلد على حدة. أما في آليات التخلف، فقد تكونت هذه العلاقات السلعية النقدية نتيجة للسوق الرأسمالية العالمية. ولقد ترتب على ذلك أن نمت هذه العلاقات في البلدان المتخلفة، وذلك في الحدود التي أُتيحت لها، بأسرع من نمو الإنتاج السلعي نفسه، وبأسرع من نمو السوق الداخلية نفسها. بل، لقد نمت العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في كثير من البلدان المتخلفة بأسرع من نمو قواها المنتجة، بل وأحياناً، قبل أن تنمو هذه القوى نفسها على أسس رأسمالية.

والأكثر من ذلك، هو أن القارات الثلاث أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا قد شهدت ظهور طبقة عاملة في عدد من بلدانها قبل أن تتشكّل فيها برجوازية صناعية محلية. ولقد ظلت هذه الحقيقة تشكل مشكلة أساسية من مشاكل التخلف الاقتصادي، وهي نمو العلاقات الإنتاجية الرئيسية، بصفة عامة، قبل نمو القوى الإنتاجية رأسمالياً. ومن ثم أصاب التشويه كافة العمليات التاريخية، التي شكلت، من قبل، جوهر النمو الاقتصادي التقليدي. فقد أصاب التشويه الشامل أسلوب الإنتاج، بقواه المنتجة وعلاقاته الإنتاجية، وأصاب، بالضرورة، كل البناء الفوقي من نظم وقيم وأفكار. وتجلى هذا التشويه، بصفة خاصة، في داخل تلك المجتمعات التي كانت، بدرجة أو بأخرى، على أبواب النمو الرأسمالي.

ثانياً– جدلية الارتباط وفك الارتباط

واستئنافاً لمقدّمة البحث أعلاه حول أن بلدان أطراف النظام العالمي القائم تُعاني تخلفاً مزدوجاً، تكنولوجياً وكذلك بنيوياً، ودائماً بالمقارنة مع مستويات تطور بلدان مراكز هذا النظام، نفترض، ولهذا السبب بالدرجة الأولى، أن الارتقاء إلى مستوى تطور البلدان الأخيرة لن يكون عبر سلوك طريق التنمية الرأسمالية التقليدية نتيجة السبق التاريخي الكبير للبلدان الرأسمالية المتقدمة على هذه الطريق، التي لم تعد معبّدة كما كانت عليه سابقاً. ما يعني، والحال هذه، أن التبعية للبلدان الأخيرة سوف تبقى قائمة، تتسع وتتعمق تباعاً، ما دامت بلدان الأطراف تحبو على الطريق الوعرة نفسها.

وبالمقابل، فقد بات من الماضي ذاك التفكير بالصعود إلى مصاف البلدان المتقدمة في شمال العالم وغربه، عبر طريق نمط التنمية "الاشتراكية"، تلك التي شاعت في عدد من بلدان شرق العالم وجنوبه على مدى عقود عديدة إلى أن لاقى معظمها حتفه على امتداد سنوات الربع الرابع من القرن العشرين. وبالنتيجة المنطقية، فإن التنمية المرجوّة في البلدان الطرفية لا يُمكن أن تكون – من منظورنا – نسخة مكررة أو طبعة أخرى لاحقة للطبعة الرأسمالية أو "الاشتراكية" الأولى، بل هي من "جنسية" أخرى مختلفة نزعم أنها من نمط "التنمية الوطنية الشعبية" ذات الأبعاد المتعددة، بما فيها البعد العسكري الضروري لاتخاذ القرار بالشروع بها والدفاع عن منجزاتها وحماية مكتسباتها [8].

وبناءً على استطلاع ، دقيق ما أمكن، لتجارب التنمية "المزعومة" في تلك البلدان، والتنقيب عن أسباب ما آلت إليه بعد عدة عقود على انطلاقتها، فإننا نعتقد أن نمط التنمية الوطنية الشعبية المطلوب في البلدان المعنية (هنا بلدان الأطراف) محكوم بجدليات، أو معادلات جدلية ضرورية يفرضها التخلف المزدوج والمعقد، التكنولوجي والبنيوي معاً، الذي تُعاني منه بنى مجتمعات المحيط العالمي في ظل المرحلة النيو إمبريالية الراهنة ومنطقها الاستقطابي، إلى أبعد حد، وربما بلا حدود. ذلك أن التخلف التقني من جهة والتخلف البنيوي من جهة أخرى، في ظل نظام الاستقطاب العالمي، يستدعيان الجمع بين منطقين شبه متعارضين لتأمين الظروف الملائمة لمواجهة وتجاوز كل منهما، ومن هنا ضرورة وصعوبة التركيب بينهما. ولعلّ أبرز تلك المعادلات الجدلية وأهمها هي معادلة "فك الارتباط والارتباط". فهي، إذ تتضمن نفسها، بطبيعة الحال، فإنها تشترط غيرها كذلك، ومن هنا أهميتها وأولويتها.

فالتنمية الوطنية الشعبية تقوم على هذه الجدلية بضرورة مزدوجة. فمن جهة أولى، ينبغي الإفادة من مستوى التطور العلمي – التقني الذي بلغته مراكز النظام العالمي لغرض تطوير قوى الإنتاج المتخلفة (ما يعني ضرورة الارتباط بتلك المراكز). ومن جهة ثانية، ثمة ضرورة أخرى لفك الارتباط بها لغرض بناء علاقات إنتاج تؤسس لبناء مجتمع جديد يقوم على المساواة بالقيمة الإنسانية وأمام القانون ويعتمد العمل بآليات التكافل أو التعاون والتنسيق وحسن التبادل، وكذلك تكافؤ الفرص للجميع وإعادة توزيع الثروة عن طريق التشغيل ومكافحة البطالة ورفع الأجور والمداخيل مع ارتفاع الإنتاجية و.. إلخ). ذلك أن بناء مثل هذا المجتمع في ظل الارتباط بمراكز هذا النظام أمسى اليوم، ومنذ ميلاد الإمبريالية أواخر القرن التاسع عشر، أمراً معقّداً، إن لم يكن مستحيلاً، نتيجة "القطيعة الاستعمارية"– بمعنى الحيلولة دون أن تتمكن أطراف النظام العالمي من الانتقال بنفسها إلى مواقعه المركزية – تلك التي أعلنتها ومارستها، صراحة، الإمبريالية منذ اللحظة الأولى لنشوئها. وبالتالي، فإن فك الارتباط هو، حسب محمد عابد الجابري، بمثابة ردّ استراتيجي من جانب بلدان الأطراف على تحدّي العصر الإمبريالي الذي يشغل فيه الغرب مواقع الاحتكار وعواصم صناعة القرار [9].

وعلى هذا النحو، فإن ضرورة "فك الارتباط" من جانب بلدان الأطراف هي نتيجة مفروضة بـ"القطيعة الإمبريالية أو الاستعمارية" من جانب بلدان المراكز، بشتى السبل والوسائل (الاقتصادية والسياسية، وأحياناً، العسكرية). وبالتالي خيار إصلاح النظام العالمي، بحيث يفسح المجال لإمكان تطور بلدان الأطراف، على غرار تطور بلدان المركز، ليس متاحاً لتلك البلدان. وقد سبق للغرب أن رفض" مناشدة" تقدّمت بها بلدان الجنوب سنة (1975) حول ضرورة هذا الإصلاح تحت عنوان" من أجل نظام عالمي اقتصادي جديد". الأمر الذي يؤكد، في آن معاً، عبثية مناشدة الغرب، و ضرورة "فك الارتباط" [10].

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا والتأكيد، منذ البداية، على حقيقة أن "فك الارتباط" ليس وصفة جاهزة أو معدَّة على نحو مسبق، بل هو مفهوم نسبي إلى درجة أنه أقرب إلى الخيار السياسي المبدئي منه إلى المفهوم العلمي. ذلك أن

نسبيته تتعدى حدود نسبية المفهوم الأخير، والسمات الخاصة بكل عملية فك ارتباط، قد تحصل في هذا البلد أو ذاك وفي هذه المرحلة أو تلك، تفوق، بكثير، السمات العامة لمفهوم "فك الارتباط" أو لـ"فك الارتباط" كمفهوم لا يُساوي نفسه كواقع. فإلى جانب أنه، كخيار استراتيجي، ظاهرة خاصة ببلدان الأطراف، فهو مشروط بنسبية شروط هذه البلدان حسب توزعها في المكان أو الزمان. والسبب الرئيس في ذلك يكمن في واقع أن ارتباط التابع بالمتبوع هو ارتباط متغير تبعاً لتغير موازين القوى بين طرفي هذه العلاقة في الزمان والمكان المحدّدين. فعلى سبيل المثال النموذجي هنا، ليست شروط "فك الارتباط" بالنسبة للصين هي نفسها بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى في شرق العالم وجنوبه. وبالتالي، فإنه من الأنسب أن نبحث، بصورة دائمة، عن صيغ جديدة لـ"فك الارتباط" مع كل تغير قد يطرأ على مستوى العلاقة بين هذه الأطراف وتلك المراكز، ومع كل جديد (تقني) قد يحصل على مستوى أدوات وآليات عمل النظام الرأسمالي العالمي.

وكنتيجة لكل ذلك، فإن "فك الارتباط"، إذ يعني رفض التبعية، فهو لا يعني الأوتاركية، بمعنى الانغلاق على الذات بقطع العلاقات الخارجية مع الآخرين من مكوّنات النظام العالمي، بلداناً كانوا أم قارّات. ذلك أن مفهوم "فك الارتباط" هو، مرة أخرى، مفهوم جدلي، وبالتالي هو نفسه وضده بآن معاً، (والضد هنا هو الارتباط – وأحياناً، يُقال : الانفتاح أو التكيف)، لطالما هو قرار سياسي حول مشروع تنموي يبدأ من داخل النظام الرأسمالي العالمي وينتهي إلى خارج هذا النظام. وبهذا المفهوم الجدلي، فإن جدل "فك الارتباط" والارتباط هو شكل من أشكال جدل البنيوي والتقني (وبالتالي الاستراتيجي والتكتيكي). وبهذه المناسبة يرى سمير أمين أن الارتباط، بمعنى الانفتاح أو التكيف، لا يعني قبول كل شيء في النظام العالمي، كما أن "فك الارتباط" لا يعني، بدوره، رفض كل شيء في هذا النظام. فهناك حدود مرنة ومتحركة بين هذين المفهومين تجعل كلاً منهما مفهوماً نسبياً. والتكيف، كمفهوم نسبي، هو شكل خاص من أشكال "فك الارتباط"[(11)].

والحال هذه، فإن "فك الارتباط" هو السيطرة على الارتباط، بمعنى أنه دعوة جدّية إلى التفاعل مع الآخر بمعيار الاعتماد على الذات، وليس تحاشي أية علاقة معه. وبتعبير هرناندو سوتو، فإن فك الارتباط لا يعني أكثر من تصميم وتنفيذ استراتيجيا التنمية على أساس الطاقات والإمكانات المادية والبشرية المتاحة محلياً وليس على أساس المعونة أو التجارة الخارجية، بالدرجة الأولى[(12)]. وحسب وليم فيشر، فإن "فك الارتباط" بالنظام الرأسمالي العالمي يعني تغيير طبيعة الارتباط القائم من ارتباط تابع إلى آخر يقوم على العلاقات الندّية والمصالح المتكافئة البينية [(13)]. والحق، يفترض البقاء على قيد التاريخ، بصورة فعّالة أو فاعلة، المشاركة في صنعه؛ وإذاً، فإن "فك الارتباط" هو القدرة على الانخراط المنتج والفعال في النظام العالمي. وما العالمية إلا الوجه الآخر للقومية المنفتحة على العالم بصورة مبدعة خلاّقة. وإذا ما استعرنا كلمات هيغل لنعبّر عن هذه الحقيقة، فإننا نقول : العبقرية القومية الخاصة بأمة من الأمم هي التجلي القومي للمبدأ العام في التاريخ البشري [(14)]. وبهذا الصدد يذكر جورج بالانديه "أن التنمية الموجهة نحو الداخل ليست منغلقة على العالم الخارجي، إذ يمكن، بل يجب، بناء شبكة علاقات متينة من التبادل والتعاون مع البلدان الأخرى، المركزية منها والمحيطية"[(15)].

لكن، الخطورة هنا تكمن، بالضبط، في حال الارتباط (بدون فك الارتباط)، أي خارج إمكانية السيطرة الوطنية عليه. وهو، في هذه الحال، لا يعدو عن كونه مصادرة ما هو مطلوب، بمعنى أنه يُصادر أسباب القدرة على تلبية الحاجات الأساسية للناس (المأكل والمشرب والمسكن والملبس)، بإمكانيات محلية هي بمثابة شروط عامة لاستثمار الارتباط في سبيل إنجاز مشروع فك الارتباط.

فالانفتاح قبل تحقيق تقدم اقتصادي يضمن السيطرة الوطنية على الانفتاح نفسه، هو آلية إضافية لتكريس التخلف وتعميقه. وبهذا الصدد يرى آلان رو، أن الانفتاح عمل خاص بالمجتمعات القوية لا بالمجتمعات الضعيفة التي يتوجب عليها إغلاق الكثير من النوافذ والأبواب [16]. ما يعني أنه عمل نافع، فقط، للمجتمعات التي سبق لها أن أقامت الركائز الأساسية للتنمية وتسعى من خلاله إلى تعظيم الجانب الكمي / الرقمي من الاقتصاد الوطني، وبالنتيجة توطيد وتعميق جانبه النوعي. وهذا ما تحققه بلدان المراكز، تباعاً، عن طريق "انفتاحها" على بلدان الأطراف.

وبالمقابل، وحسب أندريه جوندر فرانك، فإن التاريخ قد أكّد، غير مرة، حقيقة أن البلدان المتخلفة كانت قد حققت معدلات نمو في أوقات ضعف ارتباطها ببلدان مراكز النظام العالمي أعلى مما حققته في أوقات شدة ارتباطها بهذه البلدان [17]. وتحت عنوان" أزمة الإنسانية" يقول موران أدغار : آن للعالم الثالث أن يتخلى عن الآمال المجنونة باستعادة تاريخ البلدان الأوروبية وتاريخ اشتراكيات الأجهزة الحكومية [18].

والحق، بات اليوم (الانفتاح بلا حدود أو شروط)، من جانب عدد كبير من البلدان التابعة، أخطر الآليات من جانب بلدان المراكز لإعادة إنتاج تخلف البلدان المتخلفة على نحو يكرّس تخلفها ويعمق تبعيتها، ويصادر، بالتالي، فرص ومقوّمات تجاوز التبعية في المستقبل المنظور، وربما بعد المنظور. ذلك أن سياسة "الباب المفتوح" من جانب بلدان الأطراف تدفعها، راضية أو مكرهة، (وهي غير المؤهلة) للعمل بآليات وقوانين الرأسمالية (وأخطرها قانون القيمة العالمية)، تلك المعمول بها في بلدان المراكز المهيمنة على بلداننا وعلى الصعيد العالمي. وهي نفسها المسؤولة – إلى حد بعيد – عن تخلف هذه البلدان، ومنذ البداية.

ولطالما الأمر كذلك، فإن "فك الارتباط"، في جانبه الاقتصادي، يعني، بالدرجة الأولى، فك العمل بموجب العدد الأكبر من القوانين الرأسمالية، لا سيما منها قانون القيمة العالمية، تلك التي لا يمكن العمل بها، بصورة إيجابية، أي بمردودية اقتصادية إنتاجية، من مواقع التخلف والتبعية. ما يعني، ودائماً من هذا الجانب، العمل بقوانين أخرى مختلفة (ينبغي إبداعها)، وفي مقدمها قانون قيمة وطنية شعبية، بصفته أبرز ورائد قوانين السيطرة الوطنية على عملية تراكم رأس المال الوطني. تلك (السيطرة) التي تضمن أسباب القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للجماهير. ومن هذا المنظور، فإن "فك الارتباط" هو أول شروط وحدة الطبقات الشعبية، وبالتالي وحدة الأمة، في ظروف التخلف القائمة في بلدان أطراف النظام العالمي؛ كما أنه شرط أساسي من شروط تطوّرها الاقتصادي المستقل.

و "فك الارتباط" من هذا الجانب، إذ لا ينفي إمكانية، وأحياناً أهمية، نقل بعض الصناعات الأجنبية الضرورية لتطوير العملية الإنتاجية وديمومة دوران عجلتها (شريطة الوعي بحقيقة أن التكنولوجيا غير محايدة، بمعنى أنها تفترض علاقات إنتاج محددة بعينها)، فهو يقتضي إيلاء قطاع الزراعة مكانة الأولوية في ظروف التخلف الاقتصادي والاجتماعي العام. ذلك أن تطوير هذا القطاع وتعاظم أهميته باستمرار هو الشرط الأكثر أهمية لتلبية الحاجات الأساسية للناس وتمتين التحالف الطبقي الشعبي العمالي – الفلاحي. ما يعني التقليل، بقدر كبير، من أعباء "فك الارتباط" وعواقبه، التي قد تكون قاسية في مراحله الأولى على الأقل. تلك التي تتفاقم في ظروف إهمال القطاع الزراعي وتهميش العاملين فيه؛ ما ينعكس، بالضرورة، اعتلالاً خطيراً على مستوى كل من التحالف الشعبي، و تكامل قطاعات الاقتصاد الوطني.

فالتركيز على الزراعة، في مثل هذه الظروف، يساعد في خلق شروط مواجهة تلك الأعباء ويقلل، في الوقت نفسه، من الحاجة إلى البلدان الغربية، التي تتنامى، بمتوالية هندسية، في ظروف التركيز شبه الكلي على استيراد السلع المصنّعة بأثمان باهظة – الثقيلة منها بصفة خاصة – وعلى الخدمات غير المرتبطة بالعملية الإنتاجية. وبهذه المناسبة

يذكر سمير أمين أن أوروبا نفسها قد حققت الاكتفاء الغذائـي عن طريق "فك الارتبـاط" بأسعار الغذاء العالمية [19]. والمواجهة الاقتصادية التي تدور رحاها، من حين لآخر، بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول بعض السلع الغذائية، ذات الأصول الزراعية، من حيث الأسعار وحجوم الانتاج وشروط الاتجار بها في السوق العالمية، ما هي إلا شكل أوروبي معاصر لعملية "فك الارتباط" بأسعار تلك السلع العالمية التي هي، في نهاية المطاف، أسعار أمريكية معولمة أو يُراد لها أن تتعولم.

نصل إلى التأكيد على أن "فك الارتباط"، كما أنه ليس نهاية التاريخ، فهو ليس غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق غاية أخرى، وهي بناء مجتمع أكثر تقدّماً يستحيل بناؤه بمنطق النظام الرأسمالي العالمي القائم، أي من داخله . هذا، وإن تصور "فك الارتباط" كغاية يقود، وقد قاد، بالفعل، إلى فشله في العبور إلى الغاية الحقيقية التي قام أصلاً بهدف الوصول إليها. وإلى جانب هذا وذاك، وخلاف الفهم الشائع لـ"فك الارتباط"، فهو ليس طريقاً ثالثة لتنمية مزعومة من نوع التطور اللا رأسمالي أو اللا اشتراكي أو الاشتراكيات والرأسماليات الثالثة أو الخاصة الخ..، بل هو الأسلوب المعاصر الضروري لتطور بلدان أطراف النظام العالمـي. ودائماً ينبغي ألا نغفل هنا عن حقيقة أن فعالية "فك الارتباط" مرهونة بالمضمون الاجتماعي للسلطة التي تمارسه، و "فك الارتباط" كعدمه في ظروف غياب المضمون الوطني الشعبي لهذه السلطة [20].

ثالثاً– جدلية السوق والتخطيط

وترتبط جدلية "الارتباط وفك الارتباط" بجدلية" السوق والتخطيط" ارتباطاً عضوياً على أساس ارتباط كل طرف فيهما بالطرف المُقابل له في كل منهما. فـ"فك الارتباط" يقوم على التخطيط ويرتبط به بوصفه مشروعاً بنيوياً لتحقيق هدف استراتيجي يقع في المستقبل، وهو إعادة بناء المجتمع القائم. في حين يقترن الارتباط بالسوق، بوصفه إجراءً تقنياً ضرورياً لتحقيق أهداف راهنة، لكنها هامة، وهي، في الأصل، أهداف "رأسمالية – تقنية"– كنا قد أشرنا إلى أهمها أعلاه – وبتعبير آخر، يفترض استدراك التخلف الرأسمالي القائم في بلدان أطراف النظام العالمي الارتباط بمراكز هذا النظام على أساس السوق. ونظراً لاستحالة إنجاز هذه المهمة من جانب بلدان الأطراف داخل النظام الرأسمالي العالمي بالارتباط وحده، فإن الارتباط بمراكز هذا النظام يجب أن يقترن بـ"فك الارتباط" معها على أساس التخطيط لإنجاز مهمة البناء الاجتماعي الجديد في نظام عالمي آخر بديل (يقوم على التعددية والديمقراطية والعدالة، وليس كما هو حال النظام العالمي القائم اليوم على الأحادية والدكتاتورية والاستغلال).

وعلى هذا النحو، تنشأ جدلية بين "فك الارتباط" والتخطيط، وجدلية أخرى بين الارتباط والسوق، كجدليات فرعية لجدلية التنمية الوطنية الشعبية بصورة عامة. مع الأخذ بعين الاعتبار هنا أولوية كل من فك الارتباط والتخطيط بالنسبة للارتباط والسوق في كل جدلية منهما، وكذلك الوعي بحقيقة أن العلاقة الجدلية بين طرفين متناقضين لا تقوم على نفي أحدهما الآخر نفياً سلبياً، بل يبقى الطرف المنفي عنصراً أساسياً من عناصر الطرف النافي.

والحال، فقد بات التخطيط، تباعاً، ومنذ نشوء الاحتكارات الكبرى (الإمبريالية) سمة بارزة لاقتصاديات كافة البلدان الرأسمالية المتقدمة، ولو بنسب متفاوتة. وبهذه المناسبة يؤكد آلان تورين على واقع أن كل المجتمعات ما بعد الصناعية هي مجتمعات مبرمجة بالضرورة التكنولوجية [21]، ويُشير إيريك بوتيه إلى أن القطاع العام هو اليوم ظاهرة معممة على كافة البلدان الرأسمالية [22]. وبالتالي، فالأحرى أن يكون التخطيط سمة أكثر بروزاً وأهمية لاقتصاديات البلدان الطرفية المعنية ببناء علاقات إنتاج أخرى مختلفة. ومن المفارقات الطريفة بهذا الصدد هو أنه في الوقت الذي يدعو فيه خطاب

كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي البلدان المتخلفة إلى "إخراج أو شطب "الدولة من حياتها الاقتصادية، فإن للدولة في البلدان الإمبريالية اليوم وزناً اقتصادياً أثقل بكثير مما كان لها في السنوات والعقود الماضية !؟

إذاً، طبيعي، وقد غدا التخطيط في عموم البلدان المتقدمة أمراً واقعاً، أن تقوم التنمية الوطنية الشعبية على الخطة أو التخطيط لإدارة المهام والعناوين الاستراتيجية لمشاريع هذا النمط من التنمية المركبة؛ لكن مع ضرورة إدراك أن يكون السوق عنصراً ضرورياً من عناصرها البنيوية، ودائماً لغرض إنجاز المهام التنموية الأخرى ذات الصبغة العلمية – التقنية بالدرجة الأولى. وبهذه المناسبة يرى يوسف صايغ أن ثمة حاجة للتمييز بين التطور الرأسمالي بالمعنى الفني – التقني وبين التطور الرأسمالي بالمعنى البنيوي – السياسي. والسعي إلى التنمية عبر التطور الرأسمالي بالمعنى الأول أمر لا بد منه لأي اقتصاد أو مجتمع (بغض النظر عن نسبه الاجتماعي وحسبه التاريخي)، في حين أن التطور الرأسمالي بالمعنى الثاني هو، كما ينبغي أن يكون، دائماً، موضع حذر وخشية لدى الكثير من بلدان أطراف النظام العالمي [23].

وعلى هذا النحو، يفترض الإقلاع عن التخلف العام، التكنولوجي والبنيوي، القائم في البلدان الأخيرة، اللجوء إلى آليات اقتصادية – تقنية رأسمالية الطابع وأخرى اجتماعية – سياسية ضد رأسمالية، في الوقت نفســه. وجدل هذه الآليات وتلك، القائم على تناقضهما، يفترض جدل السوق والتخطيط، القائم على الفارق بينهما، ضمن إطار تآلفهما الضروري. إن الجدل الأخير مشروط بالجدل الأول ومفروض بقوة ضرورته. ويبقى الشرط الأساسي لاستدراك التأخر التكنولوجي هو التخطيط لمبنى اجتماعي يضمن شروط استثمار منجزات العلم والتكنولوجيا في العالم لأغراض النهوض العلمي والإبداع التكنولوجي للمشروع الوطني.

ولطالما التنمية دواء تام للتخلف العام (التقني والبنيوي)، فإن التنمية، كمسألة تقنية هامة، هي النمو، بمعنى الارتقاء إلى مستوى أعلى من التقدم العلمي والصناعي؛ وكمسألة بنيوية أكثر أهمية، تعني الانتقال إلى تطور تاريخي نوعي جديد. وبهذا المعنى يشير أمارتيا صن إلى أن علاقات إنتاج جديدة هي سبيل التنمية في أطراف النظام العالمي شرط ألا تتماهى مع التخطيط [24]. وكما أن البنية هي التي ينبغي أن تحتضن التقنية، فإن السوق ليست هي التي تحدد علاقات الإنتاج، بل هذه الأخيرة هي التي تحدد الإطار الذي تعمل فيه آليات السوق.

ومن الضرورة بمكان أن نلفت النظر هنا إلى مسألة غاية في الأهمية، وهي أن التخطيط المركزي يحول دون تحقيق النقلة النوعية من مرحلة النمو الموسع إلى مرحلة النمو المكثف، في الوقت الذي يقود فيه إلى ظاهرة الدولنة، كنمط إنتاج شاذ في التاريخ وجدّ خطير يقوم على التصرف بوسائل الإنتاج العامـة (التي تعـود ملكيتهــا – حقوقياً – لعموم الناس في المجتمع المعني) لخدمة مصالح ضيّقة وأنانية لحفنة من بيروقراطيي الدولة كفئة طفيلية غير منتجة، وقد فازت، أخيراً، بلقب "البرجوازية البيروقراطية" في الأدبيات السياسية والاقتصادية

وعلى هذا النحو، ثمة ضرورة كبرى لاستبدال التخطيط المركزي بتخطيط لا مركزي يقوم على تعدد مراكز التخطيط. ويمكن للدولة أن تلعب دوراً محورياً في توجيه النشاط الاقتصادي بأوسع معانيه، شريطة تمثيل المصلحة الوطنية العليا على أساس التمثيل الديمقراطي لمصالح الطبقات الوطنية الشعبية في البلدان المعنية. وحول هذه المسألة يقول فؤاد مرسي : نحن نرى أن للدولة في بلداننا دوراً حاسماً في التنمية التي لا تتحقق تلقائياً ومن خلال السوق. ولقد تعلَّمنا من تجاربنا خطر الخلط بين الدولة كممثل للمجتمع وبين بيروقراطية الحكومة. وبالتالي نحن هنا نتحدث عن دولة ديمقراطية تضمن عامل المشاركة الشعبية على كافة مستويات اتخاذ القرار، وكذلك اشتراك العاملين في إدارة وحدات الإنتاج وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني، وخلق عادة الاعتماد على النفس فردياً ومن خلال جماعات لا دخل للإدارة

الحكومية فيها [25]. وعلى الحكومات، حسب تقرير لنادي روما، أن تعترف بدور هام للمنظمات غير الحكومية في تقديم مبادرات محلية للمساهمة في تقديم رؤىً معينة حول مسائل التنمية [26]. فالتخطيط، بتعبير رولف هانيش، هو نمط وجود الفعل الذي يُسائل ذاته ويطرحها على بساط البحث، وهو العمل الواعي في الحياة الاقتصادية والثقافية؛ إنه ثورة اتخاذ القرار [27].

نصل، أخيراً، إلى التأكيد على أن السوق والتخطيط، وكذلك الارتباط وفك الارتباط، في ظروف البلدان الطرفية هما وجهان متكاملان لضرورة واحدة هي ضرورة وطنية وشعبية التنمية في هذه البلدان. وبالتالي، فإن إدارة الاقتصاد عبر السوق هي الوجه الآخر لإدارته عبر التخطيط في ظروف البلدان المحكومة، موضوعياً وسياسياً، بهذا النوع من التنمية. وفي نهاية التحليل، نرى، بوضوح كبير، أن الداعين إلى هيمنة السوق على إدارة الاقتصاد هيمنة كاملة يتجاهلون، حسب أولريش شيفر، مسألتين كبيرتين : الأولى هي سلبيات القطاع الخاص، والثانية هي إيجابيات القطاع العام؛ مع أن هذه السلبيات وتلك الإيجابيات هما، في الحالتين، ليستا مطلقتين وإنما مسألتين نسبيتين [28].

الاستنتاجات والتوصيات

لا بأس، وقد وصلنا إلى هذه الصفحة الأخيرة، أن نُبرز أهم الاستنتاجات التي أفضى إليها البحث في هذا الموضوع. ولعل لغة التبنيد هنا هي اللغة الأكثر يسراً في إبراز مثل هذه الاستنتاجات : أولاً – التخلف المقترن بالتبعية هو العنوان العريض للبلدان التي تتموقع في مواقع أطراف النظام العالمي، بدليل، أو بمقياس الفجوة، الأفقية والشاقولية، التي تتنامى عاماً بعد آخر، تلك التي تفصل بين مستويي تطور كل من هذه البلدان وبلدان مراكز النظام نفسه.

ثانياً – وبحكم السبق التاريخي الذي حققته، تباعاً، البلدان الأخيرة، فليس بوسع البلدان الطرفية اللحاق بها عن طريق العمل بمنطق النظام العالمي القائم وآلياته (المنفلتة من كل عقال). ذلك أن القطيعة الإمبريالية (بمعنى صيرورة الرأسمالية إمبريالية بآليات استعمارية نهاية القرن التاسع عشر) تحول دون أن تتمكن بلدان الأطراف من مغادرة مواقعها المحيطية والإقلاع منها باتجاه المواقع المركزية.

ثالثاً – وبالنتيجة، يغدو فك الارتباط بالنظام العالمي ضرورة موضوعية لبناء مجتمع آخر جديد بمنطق بنيوي مختلف وآليات عمل (بما فيها بعض آليات الرأسمالية) عقلانية ومنضبطة. مع أهمية الوعي هنا بأن فك الارتباط لا يعني الانغلاق على الذات وقطع العلاقات الخارجية، بل خلق الشروط الضرورية للسيطرة على الارتباط نفسه.

رابعاً – وفك الارتباط، بهذا المعنى، هو ضرورة موضوعية مفروضة بحكم استئثار المراكز بعواصم النظام العالمي. وبالتالي هو قرار حول مشروع تنموي وطني وشعبي يهدف إلى تجاوز واقع التخلف القائم كتخلف مزدوج بنيوي وآخر تكنولوجي "من داخل وخارج هذا النظام". ما يعني ضرورة الجمع (الجدلي بطبيعة الحال) بين الارتباط وفك الارتباط، وكذلك بين التخطيط وبعض آليات السوق، ودائماً لغرض إنجاز المهام البنيوية والمهام التقنية، بآن معاً.

هذا، وإن نتائج البحث واستنتاجاته على هذا النحو تُبرّر لنا، بوضوح شديد، طرح التوصيات الآتية : أولاً – التأكيد على ضرورة اهتمام أصحاب المسؤوليات التنفيذية بنتائج البحوث والدراسات الأكاديمية، كمرشدات نظرية ومنهجية ضرورية للأنشطة والأعمال الميدانية. ذلك أن الربط بين الجامعة والمجتمع ينبغي أن يحصل من الجهتين معاً، بمعنى أن يلتزم المجتمع الارتباط بالجامعة كما تلتزم الجامعة الارتباط بالمجتمع.

ثانياً – ضرورة إدراك حقيقة أن ثمة أعباء اقتصادية قاسية ومضنية وتداعيات سياسية ثقيلة، وربما خطيرة، سوف تترتب على قرار فك الارتباط وممارسة القرار، لا سيما من جانب بلدان صغيرة في "العدد والعدة"، أي في السكان والجغرافيا والثروات. والأهم من ذلك هو ضرورة توزيع تلك الأعباء والاستحقاقات على كافة طبقات وشرائح المجتمع المعني بهكذا قرار، وبصفة خاصة منها تلك الأكثر قدرة مادية على مواجهة الظروف المستجدة كالحصار وفرض العقوبات وما من هذا القبيل.

ثالثاً – وأما الوصية الأخيرة هنا، فهي، بالضبط، تلك التي ترويها لنا الحكمة الإنكليزية بهذا الخصوص: "القدوة الحسنة خير من العظة"..

المراجع

1- أمين، سمير: حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت، 213، ص158-159.

2-جونستون، ديفيد: مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012، ص267 وما بعدها.

(3) سويزي، بول (وآخرون): *الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة*، الطبعة الثانية، ترجمة عصام الخفاجي، دار ابن خلدون، بيروت، 1992، ص46-47

4-حتة، أحمد: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب المصرية، القاهرة، 1971، ص387.

5-بوالو، جان جوزيف: الاقتصاد الهندي، ترجمة صباح ممدوح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص69.

6-لوموان، فرانسوا: الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح ممدوح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص29.

7-فير، ايفلين دوريل: الاقتصاد الياباني، ترجمة صباح ممدوح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص97.

8-صن، أمارتيا: التنمية حرية، الطبعة الثالثة، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2017، ص52-53.

(9) الجابري، محمد عابد. *إشكاليات الفكر العربي المعاصر*، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص36.

10-سمير أمين: ما بعد الرأسمالية، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص93.

(11) أمين، سمير. *الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين*، دار الفارابي، بيروت، 2005، ص134.

(12) SOTO , D. H. *The Mystery of Capital – Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Every Where Else?* Random House, New York , 2009, p. 253.

(13) فيشر، وليم. *من أجل عالم آخر – بدائل شعبية للعولمة الرأسمالية*، ترجمة شوكت يوسف، وزارة الثقافة، دمشق، 2008، ص 336.

(14) هيغل، جورج. *العقل في التاريخ*، ط4، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير، بيروت، 1991، ص129.

(15) بالانديه، جورج. *في الطريق إلى القرن الواحد والعشرين*، ترجمة محمد إبراهيم، وزارة الثقافة، دمشق، 2000، ص 113.

(16) رو، آلان. *الصين في القرن العشرين*، ترجمة صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 2012، ص 179.

(17) فرانك، أندريه. "*تطور التخلف*" في كتاب (بول باران وآخرون): الاقتصاد السياسي للتنمية، ط3، ترجمة فؤاد بلبع، دار الحقيقة، بيروت، 1984، ص110-111.

(18) أدغار، موران. *مقدمات للخروج من القرن العشرين*، ترجمة أنطون حمصي، وزارة الثقافة، دمشق، 1993، ص319.

(19) أمين، سمير. *مناهضة العولمة*، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص148.

(20) JOHN, R. *A Theory of Justice*, Bobbs – Merrill , New York , 2008, p. 628.

(21) HIRST, P., THOMPSION, G. *Globalization in Question*, 2nd.ed., Heinemann, London, 2001, p. 279.

(22) بوتيه، إيريك. *التطور الاقتصادي في آسيا الشرقي ترجمة صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 2011*، ص131.

(23) صايغ، يوسف. *التنمية العصية – من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي*، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص171.

(24) SEN , A. *Development As Freedom* ,Oxford University Press, New Delhi, 2006, p.218.

(25) CHAMPERNOWNE,D. G. *The Distribution of Income Between Persons*, 2nd.ed., Cambridge University Press, 1993, p. 243.

(26) كينج، الكسندر. و شنيدر، برتراند. *الثورة العالمية الأولى (من أجل مجتمع عالمي جديد)*، تقرير نادي روما، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص168.

(27) هانيش، رولف. *الدولة والتطور – دراسة حول العلاقة بين السلطة والمجتمع*، القسم الثاني، ترجمة أديب العاقل، وزارة الثقافة، دمشق، 1989، ص306.

(28) شيفر، أولريش. *انهيار الرأسمالية*، ترجمة عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، العدد (371)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010، ص 183.